

**كلمة رئيس مجلس إدارة
الجمعية الاقتصادية الكويتية
السيد/ فيصل سعود عبد العزيز البدر**

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين

معالي ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله
ورعاه، الدكتور يوسف العلي وزير التجارة والصناعة الموقر

أصحاب السعادة السيدات والسادة الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية أوجه التحية والشكر والتقدير لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد
الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لرعايته الكريمة لمؤتمر الجمعية الاقتصادية الكويتية العلمي
الثامن للاقتصاديين الكويتيين والذي يحمل عنوان (الكويت وتنوع القاعدة الاقتصادية)

يسرني وزملائي أعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية أن أرحب بكم جميعاً وأشكر
لكم حضوركم الكريم.

الأخوة والأخوات

لا يخفى عليكم اهتمام الجمعية الاقتصادية الكويتية بإقامة تلك المؤتمرات لأنها فرصة لاجتماع
نخبة من أهل الاختصاص والخبرة في المجال الاقتصادي سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص،
ويأتي مؤتمرنا لهذا العام لتأكيد حرص صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله على الإصلاح الاقتصادي
في ظل تراجع أسعار النفط العالمية وتنوع مصادر الدخل، ولمناقشة التحديات الراهنة التي تواجه
الاقتصاد المحلي، والأسس الخاصة لمتطلبات تنوع القاعدة الاقتصادية في الكويت.

السيدات والسادة

حرصت الجمعية الاقتصادية الكويتية على تنظيم هذا المؤتمر بما ينسجم مع أهدافها ومسيرتها
طيلة السنوات السابقة، وللسعي للخروج بنموذج علمي وتصورات وحلول من خلال تسليط
الضوء على التحديات والعقبات والسعي نحو تنوع القاعدة الاقتصادية للوصول إلى تنمية رشيدة
ومستدامة وهو شعار تبنته الجمعية الاقتصادية الكويتية منذ سنوات لتحقيق مبادئ العدالة
وتكافؤ الفرص والشفافية.

ومن منطلق إيماننا العميق لأهمية تحقيق الإصلاح الإداري سعت الجمعية الاقتصادية الكويتية
إلى تكريس ٤ سياسات عامة للإصلاح الإداري في القطاع الحكومي وتشمل:

أولاً - الإصلاح الشامل للقطاع العام.

ثانياً - بناء قاعدة قوية من القادة للإدارة العامة.

ثالثاً - خلق وحماية "جزر الكفاءة" في القطاع العام.

رابعاً - تعزيز التنسيق ذي المستوى العالي وآليات التخطيط في القطاع العام.

حيث حملت الجمعية على عاتقها مسؤولية المشاركة في تصحيح المسار الاقتصادي للدولة ودأبت على تشخيص مواطن الخلل الهيكلي في الاقتصاد ووضع الحلول المناسبة لها.

الأخوة والأخوات

إن وضع القوانين والتشريعات اللازمة التي تساعد على خلق فرص أكبر للعمل في القطاع الخاص من أكبر التحديات التي تواجه السلطة التشريعية، كما أن على السلطة التنفيذية تبسيط الإجراءات والموافقات والتراخيص حتى يتمكن القطاع الخاص من أداء دوره في الاقتصاد الكويتي، حيث أن تسهيل مناخ ممارسة الأعمال في دولة الكويت يمهّد الطريق كذلك أمام اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ومن الضروري أن تتحول الدولة من مقدم للخدمات إلى منظم للخدمات والتأكد من قيام الشركات بتأدية هذه الخدمات على مستوى عالي من الجودة.

ويكمن التحدي الأكبر الذي تواجهه الحكومة هو تشجيع المواطنين الكويتيين الراغبين والمتحمسين للمشاركة في التغيير الاقتصادي في الكويت من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الحوافز الكافية سواء المادية والمعنوية للتفكير في المبادرة الريادية كمسار مهني مناسب بالمقارنة مع الفرص المجزية المتاحة في القطاع العام، لضمان نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وسيتناول مؤتمرنا اليوم التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد الكويتي حيث سيتضمن ثلاث جلسات رئيسية، الجلسة الأولى تنطرق إلى (التحديات الاقتصادية الراهنة) تليها الجلسة الثانية بعنوان (متطلبات التنوع) ثم الجلسة الثالثة والتي تنطرق إلى (تنوع القاعدة الاقتصادية) وذلك للوصول إلى توصيات وحلول عملية تهدف إلى تنوع القاعدة الاقتصادية في دولة الكويت.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد معالي الدكتور يوسف العلي وزير التجارة والصناعة.

كما أشكر الحضور الكريم، والشكر موصول إلى جميع الأخوة والأخوات المشاركين في أعمال المؤتمر، وإلى جميع الجهات الراعية لدعمهم لأنشطة الجمعية الاقتصادية الكويتية، وإلى رئيس وأعضاء اللجنة المنظمة للمؤتمر وعلى رأسهم الأخ عبد الوهاب الرشيد، وإلى جميع العاملين في الجمعية الاقتصادية الكويتية على الجهد المبذول.

ونشكر أيضاً مشاركة الجمعية الاقتصادية الخليجية وجمعية الاقتصاد السعودية وجمعية الاقتصاديين البحرينية وجمعية الاقتصاد العمانية لحضورهم هذا المؤتمر.

وفقنا الله وإياكم لما فيه مصلحة وطننا الحبيب

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة رئيس اللجنة المنظمة
السيد / عبد الوهاب محمد الرشيد

بسم الله الرحمن الرحيم

ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد معالي وزير التجارة الدكتور يوسف العلي

الأخوة والأخوات الحضور... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء اللجنة المنظمة أن أرحب بكم اليوم في هذا المؤتمر الهام والذي يسלט الضوء على أهم قضية اقتصادية تهدد حاضر ومستقبل الكويت الا وهي الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لدخل الدولة. ولا يسعني الا ان أتقدم بالشكر الجزيل لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر وعلى اهتمامه وحرصه بتنوع القاعدة الاقتصادية في الكويت. وعلى إيمانه بدور مؤسسات المجتمع المدني عامة والجمعية الاقتصادية الكويتية بشكل خاص وأهميتها في دفع عجلة التنمية في المجتمع.

الأخوة والأخوات الحضور

ينعقد هذا المؤتمر في ظل ظروف اقتصادية استثنائية. خصوصاً بعد المتغيرات التي طرأت بالأسواق النفطية وتأثيرها البالغ على الدول المصدرة للنفط. حيث تكبدت هذه الدول خسائر مالية كبيرة نظراً لإنخفاض سعر برميل النفط مما أدى الى مواجهتها لعجوزات مالية في ميزانياتها السنوية تشكل تهديداً حقيقياً اذا لم يتم تدارك الأمور بشكل حاسم. لذلك فإن فكرة هذا المؤتمر أتت بعد طرح العديد من التساؤلات أهمها ماذا بعد مرحلة النفط؟ هل يعقل أن نسلم كمجتمع حقيقة اعتمادنا على النفط فقط للعيش؟ لذلك أتت فكرة مؤتمرنا اليوم «الكويت وتنوع القاعدة الاقتصادية» تفعيلاً لدورنا الوطني بتسليط الضوء وتشخيص مكانم الخلل ووضع الحلول اللازمة.

الأخوة والأخوات الحضور

حري بنا أن نجاب على تساؤل مهم...ماذا يجب علينا تنوع القاعدة الاقتصادية ومصادر دخل الدولة؟ والاجابة بكل بساطة لأننا نعيش في بلد يشكل الايراد النفطي ٩٢٪ من مجمل ايراده. لأننا أمام عجوزات مالية متراكمة يقدر لها بأن تكون ما بين ٣٦ الى ٥٠ مليار دينار كويتي للستة سنوات القادمة. لأن نسبة مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي وصلت الى معدلات خجولة مقارنة بمساهمة القطاع العام. لأن نسبة الإنفاق الاستثماري بلغت ١٠٪ فقط من اجمالي الإنفاق الحكومي للدولة. لأنه من المتوقع أن يصل عدد الطلبة المقيدون في جامعة الكويت الى ٤٤ الف طالب ويصبح التحدي الأكبر هو توفير الوظائف المناسبة لهم ولتخصصاتهم مما سيشكل عبئاً جديداً على المالية العامة للدولة. لأنه من غير المنطقي أن يكون مصير شعب كامل تحت رحمة تقلبات أسعار النفط. لذا فالمسؤولية الوطنية تحتم علينا اليوم أن نهز أنفسنا في سنوات الرخاء لأيام الشدة القادمة لا محاله. كل هذه المؤشرات تؤكد أن المشهد اليوم سوداوي ولم يعد ممكناً تأجيل هذا الاستحقاق وهذا الهدف بتنوع القاعدة الاقتصادية ومصادر دخل الدولة لضمان بقاء واستمرار الكويت.

الأخوة والاخوات الحضور

قد لا نحتاج الى ورش عمل أو الى مؤتمرات لكي نقول أن الكارثة قادمة فالحقيقة واضحة وجلية. لكننا بأمس الحاجة الى وضع الحلول العملية القابلة للتطبيق وهو ما نسعى اليه في الجمعية الاقتصادية الكويتية. إن هذه القضية تمس الأمن الوطني ويجب أن ننأى بها عن أية تجاذبات فالكويت بكافة الأطياف ستتضرر من تبعاتها. ومن غير المنطقي أن نحمل المواطن مسؤولية العجز المالي للدولة إن كنا لا نزال نملك أن نجد حلولاً أخرى بعيدة عن المساس برفاهية الأسر وعيشها الكريم. كما أنه من غير المقبول أن تكون الخصخصة حكراً على فئة معينة ومن غير المقبول اطلاقاً أن نرى شعاراً بعنوان «لا للخصخصة» في القرن الواحد والعشرين.

الأخوة والاخوات الحضور

قد ينتهي بنا هذا المؤتمر كحال العشرات من التوصيات التي بقيت حبيسة الادراج ولكن لا نقبل على أنفسنا بعد ان نلنا ثقة الاسرة الاقتصادية إلا أن ندق جرس الإنذار وهو أقصى ما يمكننا عمله كمؤسسة مجتمع مدني ولو كان بالإمكان أكثر من ذلك لما توانينا للحظة عن خدمة الكويت وأهلها. إن مسؤوليتنا الوطنية تحتم علينا مواصلة العمل الدؤوب والتوعية بمخاطر استمرار الوضع الراهن. وعلى الرغم من كل هذه المؤشرات الخطيرة إلا أن هناك ما يدعو الى الأمل والتفاؤل

فرعاية سمو الأمير واهتمامه ودعمه وحرصه.... بارقة أمل

والتضحيات التاريخية التي قدمها الشعب الكويتي.... بارقة أمل

وكوكبة الشباب والشابات من أبناء الوطن المبادرين.... بارقة أمل

واصرارنا في الجمعية الاقتصادية على ممارسة دورنا المهني.... بارقة أمل

بوارق الأمل هذه... كفيلاً بأن تكون بداية انطلاق نحو مستقبل مشرق تدوم به الكويت وتستمر بإذن الله.

وفي الختام

لا يسعني الا أن أشكر كل من ساهم على إنجاح هذا المؤتمر من العاملين والمختصين والرعاة والحضور على جهودهم الكبيرة واحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية. وكلي رجاء وأمل كرئيس للجنة المنظمة أن تكمل جهودنا المشتركة بالنجاح ونساهم ولو بجزء يسير وبقدر المستطاع في مواجهة هذا التهديد وهذا التحدي. حفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.